

التغير المناخي والنزاعات الجيوبوليتيكية

معين حدّاد

تضج مختلف الأوساط الاكاديمية والعلمية والديبلوماسية والإعلامية بموضوع التغير المناخي حتى بات يحتل موقعاً محورياً في قضية البيئة . والتغير المناخي يعني على ما هو متداول به في الوقت الراهن ، إرتفاع حرارة الهواء المحيط بكوكب الأرض، ويُدعى الإحترار العالمي . وشاع في سياق تناول التغير المناخي وأخطاره مفهوم الإحتباس الحراري وجرى ربط هذا وذاك بالنشاط البشري بفعل الثورة الصناعية. لكن الأرض شهدت على مدى تاريخها الطبيعي متغيرات مناخية عديدة، والإحتباس الحراري ظاهرة ملازمة لكوكب الأرض منذ أن وُجد هذا الكوكب مع غلافه الغازي في علاقته مع الشمس ، ولولاه لانتفت الحياة عن الارض^(١).

كما شاع أيضاً في المدة الأخيرة أن أنشطة الإنسان المتنامية، أنتجت كميات كثيرة من الغازات في الجو، فارتفعت بالتالي القدرة على حجز إضافي لكمية الحرارة بما يزيد من الإحتباس الحراري ويرفع حرارة الهواء . على أن القضية البيئية المناخية والقائمة على معادلة تجمع التغير المناخي، الإحتباس الحراري، الإحترار العالمي والأنشطة البشرية، لم تلبث أن صار لها مضاعفات إقتصادية وسياسية أدت الى نزاعات جيوبوليتيكية على المستوى الدولي^(٢) .

في التغيرات المناخية

ان التغيرات المناخية هي من عمر الأرض وغالباً ما كان مناخ الأرض قبل ظهور الإنسان في الطور الجيولوجي الرابع ، اعلى حرارة مما هو عليه الآن . أما اسباب هذه التغيرات فهي عديدة ، منها ما هو فلكي دوري وغير دوري ، ومنها ما هو من داخل الأرض مرتبط بالأنشطة التكتونية الباطنية وانعكاساتها في المحيطات وعلى سطح الأرض . في الطور الجيولوجي الرابع شهد الإنسان تبدلات مناخية عديدة تراوحت بين حقبة جليدية وحقبة دفيئة. وفي تتبعنا لهذه التبدلات لاسيما القريية

(* باحث وأستاذ
جامعي - لبنان.

نسبياً من واقعنا الراهن ، نجد انه منذ حوالي ١٥٠ الف سنة ، شهدت الأرض بداية مرحلة من المناخ الحار استمرت حوالي ٧٥ الف سنة ، تلتها مرحلة مناخية باردة ، جليدية وصقيعية في المناطق المعتدلة حالياً ، انتهت منذ حوالي ٢٠ الف سنة من وقتنا الراهن ، لتبدأ منذ ذلك التاريخ تدريجياً مرحلة مناخية حارة هي المرحلة التي نعيشها اليوم . وقد شهدت المرحلة الأخيرة هذه وما تزال تشهد متغيرات مناخية ثانوية أو تفصيلية كانت الحرارة تشتد حيناً وتنخفض حيناً آخر ، كما اختلفت هذه التغيرات من منطقة الى أخرى .

الى ذلك وفي هذا السياق ، يمكن الإشارة ، الى أنه بعد الميلاد ، تعرض مناخ الأرض لتحويلات ، أمكن تتبعها ، على هذا القدر أو ذاك من الدقة لا سيما في النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، وفي القارة الأوروبية على وجه التحديد حيث تبين أن مناخاً حاراً تجاوزت فيه معدلات الحرارة المعادلات الراهنة ، امتد منذ عام ألف بعد الميلاد حتى منتصف القرن الرابع عشر ، بعدها انخفضت الحرارة تدريجياً عن معدلاتها الحالية واستمر انخفاضها حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وأطلق على تلك الفترة لاحقاً ، أي بعد دراستها مؤخراً ، اسم العصر الجليدي الصغير-petit âge glaciaire ، ثم عاودت الحرارة منذ منتصف القرن التاسع عشر ارتفاعها ، وهو الارتفاع الذي جرى ربطه بنمو واتساع الثورة الصناعية . على الرغم من ان الارض شهدت تغيرات مناخية بمراحل دفيئة وحارة قبل ظهور الإنسان وقبل الثورة الصناعية ، الا أن ذلك لم يمنع البعض من أن يقرن الإحترار الذي بدأ في القرن التاسع عشر بالأنشطة الاقتصادية التي تزيد من انبعاث الغازات المسببة لإشتراد الإحتباس الحراري . لم تصل الثمانينات من القرن العشرين المنصرم حتى انتشرت الفكرة المتمحورة حول دور الإنسان في الإحترار العالمي ، وتكاثرت تبعاً السيناريوهات الخاصة بانعكاساته في وسائل الإعلام ، مثل تحولات في الدورة الهوائية ومفاعيلها في مسارات الأعاصير وشدتها ، وأثرها في التيارات البحرية وإتجاهاتها مع ما سيؤدي ذلك الى تباينات حرارية على اليابسة وفي المحيطات ثم إلى ذوبان الجليد في القطبين وعلى الجبال العالية في العالم ، وبالتالي إرتفاع مستوى المحيطات والبحار وتقدم المياه على اليابسة في سواحل عديدة المكتظة بالمدن والسكان في مختلف انحاء العالم ، مع فيضانات تغمر سكان سفوح الجبال ، فضلاً عن تبدلات في المساحات الزراعية وانعكاساتها على المحاصيل الغذائية ، وحدوث عمليات لجوء لكثير من السكان ، وأشيع بالناسبة مفهوم اللجوء البيئي المناخي ... إلى غيرها من السيناريوهات .

قضية بيئية دولية

أدى التداول الواسع والمكثف بالمسألة البيئية المناخية الى تساؤلات متعددة يمكن ترتيبها على النحو التالي :

- كيف التحقق من التغير المناخي ومعه الإحترار العالمي ، ما دامت المرحلة التي نحن بصدها والتي بدأت بعد نهاية العصر الجليدي الصغير في منتصف القرن التاسع عشر ، لا تمتد زمنياً ما يتيح لها من أن تخلف شواهد أحفورية ، أو جيومورفولوجية وغيرها ... فكيف نثبت بواسطة هذه الشواهد من التغير أو الإحترار موضوع التداول ؟ ثم كيف السبيل الى تحديد معدلات ارتفاع الحرارة بالأرقام ؟

- هل كمية ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى المنبعثة مما أنتجته الثورة الصناعية كافية لإطلاق الية ازدياد الإحتباس الحراري وبالتالي الإحترار العالمي ؟
- في حال تم التحقق من حصول تغير مناخي باتجاه الإحترار العالمي ، هل ثاني اكسيد الكربون هو المسبب لذلك ، أم أن ارتفاع نسبة ثاني اكسيد الكربون ما هو إلا حاصل ارتفاع حراري يعود الى اسباب أخرى من فلكية وباطنية أرضية على ما كان يجري في السابق أي قبل الثورة الصناعية وحتى قبل ظهور الإنسان على ما أشرنا سابقاً ؟

- اذا أثبتت التحقيقات أن ثاني اكسيد الكربون المنبعث من الأنشطة البشرية هو المسبب لارتفاع الحرارة ، فما هي إذاك التدابير التي ينبغي على المجتمع الإنساني اتخاذها ليُجنب الكوكب الأرضي الارتفاع المذكور ؟

- في حال خرجت توصيات لمعالجة ما يمكن أن تسبب الأنشطة البشرية من إحتباس حراري متزايد ، ما هي إحتمالات الأخذ بها من قبل الجميع ؟ وكيف سينظر إليها هذا الفريق أو ذاك وهذه الدول أو تلك ؟ لا سيما وأن التوصيات ستذهب حتماً باتجاه كبح النمو الإقتصادي للحد من الإنبعاث الغازي . هذا الأمر ستتباين إزاءه مواقف الدول عموماً ، إنطلاقاً من مبدأ المنافسة المعتمد في السوق الرأسمالية العالمية والضرورات التنموية التي تفرضها جميع الدول من " عالم الشمال " المتقدم أو من " عالم الجنوب " المتأخر . مع العلم أن دول " عالم الجنوب " لا سيما الناهضة منها مثل الصين والهند ... والبرازيل ... قد وضعت برامج تنموية طموحة لا يمكن أن تتخلى عنها . إزاء مجمل إشكاليات القضية البيئية المناخية عمدت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ الى تشكيل فريق دولي من خبراء وباحثين في مختلف الميادين العلمية والأكاديمية ومهندسين من عدة إختصاصات وصل عددهم في بداية الامر الى حوالي ٢٥٠٠ ناشط من جنسيات مختلفة انما يعملون بمعظمهم في مراكز

ومؤسسات تابعة للدول الغربية ، ثم ما لبث ان زادت العقود مع الباحثين والخبراء... حتى تجاوزت أعدادها اي اعداد هذه العقود الخمسة الاف . هذا وقد انيط بالفريق المذكور مهمة تحليل ودرس ومتابعة قضية التغير المناخي والاحترار العالمي من مختلف جوانبها العلمية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية . اما الجهة المولجة بإدارة الفريق المذكور فتحمل اسم " الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ " بالإنكليزية " Intergovernmental panel on climate change - IPCC

وبالفرنسية " Groupe d'experts

intergouvernemental sur l'évolution du climat - GIEC "

تتبع الهيئة المذكورة لمؤسستين في " منظمة الأمم المتحدة " هما " برنامج الأمم المتحدة للبيئة " و " المنظمة العالمية للأرصاد الجوية " .

يتوزع الفريق على على ثلاث مجموعات :

– المجموعة الأولى ، مهمتها البحث العلمي في القضية المناخية ويشار إليها في التقارير الدولية ب "GI" .

– المجموعة الثانية ، مهمتها تتناول انعكاسات التغير المناخي البيئية ويشار إليها ب "GII" .

– المجموعة الثالثة ، مهمتها النظر في النتائج الاجتماعية والاقتصادية لمباحث المجموعتين الأولى والثانية ويشار إليها ب "GIII" .

هذا وحُصصت " للهيئة " اعتمادات مالية مغرية ، منحت معظمها الدول الأوروبية الغربية اي الصناعية .

راحت الهيئة تنتج الدراسات وتصدر التقارير المروجة على وجه العموم للتغير المناخي والاحترار العالمي في المؤتمرات البيئية، لا سيما في المؤتمرات المناخية الدولية C O P والتي تعقد سنويا المؤتمر المذكور للتغير المناخي والاحترار العالمي .

في مصادر الشك

منذ تسعينات القرن العشرين، اذن ، انكب العديد من الناشطين في المراكز البحثية ، في الجامعات وفي المعاهد العليا على الموضوع المناخي ، في عملية تداخل وتأزر وتعاقد مع الفريق الدولي ، وادى ذلك الى بلورة وتعميم النظرية المبنية على نتائج فحواها ان زيادة نسبة زيادة ثاني اوكسيد الكربون ارتفعت منذ عام ٨٠٠ حتى عام ٢٠٠٠ على نحو ملحوظ و ذلك بفعل الانشطة البشرية المختلفة، وبموازاة هذه الزيادة ارتفعت ايضاً حرارة هواء الارض ، وفي السياق ، انتشر فيلم آل غور الشهير عام ٢٠٠٢ عن التغير المناخي ونتائجه. وادى كل ذلك الى حملات اعلامية محورها، الاحترار العالمي، وما يتسبب به من كوارث طبيعية ومآسي ستطاول جميع سكان

الكوكب سكان الكوكب . لم يمض العقد الاول من القرن الواحد والعشرين الا وكانت الشكوك قد بدأت تلتف لا حول أنشطة الفريق الدولي GIEC والنتائج العلمية التي ينشرها وحسب وانما حول اهدافها الاقتصادية والسياسية ايضا .

من التعبيرات عن هذه الشكوك ، على سبيل المثال لا الحصر ، المؤتمر الذي عُقد عام ٢٠٠٩ ، في نيويورك لاختصاصيين ، معارضين لتقارير " الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ " ، ضم حوالي ٨٠٠ خبير وعالم في مختلف الميادين ذات العلاقة بالموضوع المناخي . وفي مذكرة احتجاجية، صدرت عن جامعة فرجينيا ، رداً على أعمال " الهيئة الحكومية الدولية " ، تم جمع اكثر من ٥٠٠٠ توقيع لعلماء وباحثين في القضايا البيئية والمناخية ، وفي كندا صدر عن مجموعة من علماء المناخ والارصاد الجوية بلغ عددهم اكثر من ٦٠٠٠ ناشط ، مذكرة تحذر من الخلاصات التي تقدمت بها الهيئة المذكورة ، ورفعت الى هذه المذكرة الى الى رؤساء الدول والى مؤتمرات المناخ COP التي تنعقد سنويا في العواصم المختلفة Conference of . Par- ties الى ذلك صدر في فرنسا على سبيل المثال لا الحصر ، عام ٢٠١٠ كتاب حمل عنواناً مثيراً واستفزازياً في أن ، *l'imposture climatique* " الدجل المناخي " لمؤلفة كلود اليغر Claude Allegre العالم في الجيوكيمياء والجيوفيزياء، والمساهم في بلورة نظرية زحزحة القارات والوزير السابق، يعرض فيه لكل ما يحيط بالشكوك المناخية، مثنياً على معارضي اعمال الهيئة الدولية. كما صدر ايضا في فرنسا العام نفسه كتاب بعنوان " الوهم المناخي " لمؤلفه بينواريتو Benoit Rittaud .

على الرغم من ذلك استمرت نظرية الاحترار العالمي والتغير المناخي في الانتشار ، مع العلم انه في مؤتمر كونكون (المكسيك) عام ٢٠١٠ ، بدت الامور وكأن التشكيك بالنظرية المذكورة قد فعل فعله حيث انفض المؤتمر عن خلاف بين الدول حول الالتزام بتخفيض الغازات الدفيئة . لقد عصفت في هذا المؤتمر الخلافات بين دول " الجنوب " من جهة، والدول الاوروبية من جهة اخرى ، لان الاوروبيين بالاعتماد على تقارير الهيئة الحكومية الدولية تطالب الدول الصناعية الناهضة في عالم " الجنوب " بالحد من انشطتها الاقتصادية لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة .

وهكذا نشأ، منذ ذلك التاريخ ، ما يمكن ان ندعوه " بالاشتباك المناخي " ، الذي راح يتصاعد، حتى ادى الى تشكل مجموعات فاعلة من العلماء والسياسيين ، والناشطين في المجالات البيئية تحمل لواء الشك بالانتاج الرسمي الدولي على هذا الصعيد يعرفون باسم " المشككون المناخيون " " والمشككون البيئيون " *climatosceptiques* .

ecolosceptiques وتشتهر اليوم عريضة اوريغون ' oregon petition للمشككين المناخيين التي تضم توقيع ٣١٠٠٠ عالم وباحث وخبير من مختلف جامعات

ومعاهد ومراكز العالم يعارضون فيها نتائج اعمال " الهيئة الحكومية الدولية " ، هذا ويُطلق ايضا على المشككين اسماء اخرى مثل " الواقعيون climatorealistes ، و " المتفائلون " او climatoptimistes يواجههم " الحراريون " rechauffistes " الكربونيون " carbonistes اي المؤيدون لنظرية الاحترار العالمي .

ادى كل ذلك اذن الى ما ندعوه " بالاشتباك المناخي " اذا جاز التعبير بين القائلين بالاحترار العالمي ومسؤولية الانسان عنه من جهة ومعارضيهم واعدادهم المتزايدة من جهة اخرى . ومن المظاهر الطريفة لهذا " الاشتباك " المؤتمر المناخي المضاد في باريس يوم ٤ ديسمبر / كانون الاول عام ٢٠١٦ ، رداً على مؤتمر مراكش المناخي COP 22 الذي انعقد بين ٧ و١٩ نوفمبر / تشرين الثاني ، ودُعي مؤتمر باريس الذي ضم مجموعة من المشككين المناخيين contre COP22 .

خلفيات جيوبوليتيكية

تنتهي مؤتمرات القمم المناخية COP، بتوصيات تلزم دول الشمال ، بتقديم مساعدات ، تقنية ومالية واقتصادية ، الى دول الجنوب لمواجهة التحديات التي تُقام المؤتمرات لأجلها ، وذلك تعويضا لما تحاول دول الشمال املاؤه على دول الجنوب بشأن اجراء تعديلات اساسية على وسائل انتاجها ، بغية التخفيف من الاحترار العالمي ، هذا الاحترار الذي تصر بعض دول الشمال ، لا سيما دول الاتحاد الاوروبي بالاعتماد على تقارير الهيئة الحكومية الدولية ، على ارجاعه الى الانشطة البشرية الحديثة . على هذا ، انتقل الاشتباك المناخي من الاوساط العلمية الى الاوساط السياسية ، وبهذا الانتقال ، تفتقت الامور عن جديد في العلاقات الدولية ، فالتركيز على فرض نموذج تنموي جديد يرمي الى تقليص انبعاث الغازات الدفيئة من شأنه حكما ان يؤدي الى تدني معدلات النمو الاقتصادي وهو امر مرفوض على وجه العموم من قبل الدول الناهضة من عالم الجنوب ، غير ان المسألة لم تقف عند ذلك ، اذ وقع الخلاف ايضا بين الدول المتقدمة فيما بينها . ففي الوقت الذي كان الاتحاد الاوروبي يحاول اقناع دول الجنوب بتبني رؤيته لقاء تعويضات وازنة ، انقلبت عليه الولايات المتحدة واعلنت، تحت ضغط اللوبي النفطي انها لن تساهم في تقليص الغازات الدفيئة ، واعلن رئيسها دونالد ترمب ان نظرية الاحترار العالمي خدعة صينية ترمي الى ضرب اقتصاد بلاده ، وغدا ترامب بذلك اشهر المشككين المناخيين في العالم . ذلك ان الصين ابدت أخيرا توجهها للعمل على تقليص انبعاث الغازات الدفيئة نظرا لارتفاع نسب التلوث، في مدنها بشكل خطير ، داعية في نفس الوقت ، الدول المتقدمة الى الايفاء بالتزاماتها كاملة ازاء دول الجنوب فعلا لا قولا كما جرت العادة . في مختلف الاحوال يمكن القول انه منذ ان انتقل الخلاف

الاكاديمي بشأن المناخ الى المجال السياسي ، تحول الاشتباك المناخي الى اشتباك " مناخي سياسي " ثم راح يتطور من اشتباك بين الشمال والجنوب الى اشتباك مناخي سياسي فيما بين دول الشمال نفسها ، بعد المواقف الاخيرة للولايات المتحدة من القضية المناخية البيئية، وهكذا زُج بالمسائل العلمية في النزاعات الجيوبوليتيكية الدولية . اما جذور هذه النزاعات فإنها تعود الى نهاية القرن العشرين. اذ ، وجدت دول الشمال نفسها تحت وطأة غزو متصاعد من السلع القادمة من بعض دول الجنوب ، وبلغ الغزو درجة من الخطورة بات معها النيل من اقتصادات دول الشمال امراً لا مفر منه ، فالسلع الجنوبية تتمتع بجودة لا بأس بها من جهة واسعار منخفضة من جهة اخرى ، بحيث انعقد لها زمام المنافسة في اسواق الدول الصناعية الاساسية ، اي في اوروبا واميركا الشمالية .

جرى هذا الغزو في سياقات تحرير التجارة العالمية ، التي اطلقتها الدول الصناعية الرأسمالية، الخارجية توأماً من الحرب العالمية الثانية . كانت هذه الدول ترمي من تحرير التجارة الذي راحته افاقه تتوسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، الى فتح اسواق العالم باسره امام انتاجها . الا ان الارتدادات بعد بضعة عقود من الزمن ، جاءت الى هذا الحد او ذاك لغير مصلحتها . فبعد ان كان الجنوب في دائرة استهداف الرأسمال الشمالي ، وقعت اسواقه في الاتحاد الاوروبي وفي اميركا الشمالية في فخ التجارة العالمية الذي نصبته دول الشمال لاقتناص اسواق الاخرين ، وصارت اسواق الشمال تتلقى التدفقات المتنامية الحجم القادمة من الدول الناهضة من عالم الجنوب ، مثل الصين والهند والبرازيل ... وتركيا ..

ازاء هذا الواقع المستجد حيث انقلب السحر على الساحر ، عمدت دول الشمال الى تصحيح اوضاعها ، الا انه في حين تمكنت الولايات المتحدة من تأمين استمرار هيمنتها وفرض ارادتها على الاسواق بما يؤمن مصالحها لجأ الاتحاد الاوروبي الى استخدام مختلف الوسائل للخروج من مأزقه ، من بينها التعويل على مقولة الاحترار العالمي على كوكب الارض وردّه الى الانشطة البشرية مع السعي الى اشراك الجنوب في تحمل مسؤولياته ودفعه الى تبديل انماط انتاجه كما اشرنا سابقاً ، وبالتالي تقليص تدفقات السلع من الجنوب الى الشمال .

الاحترار العالمي في جيوبوليتيكا المناخ

تتلخص اشكالية جيوبوليتيكا المناخ في السؤال عن مساهمة العوامل المناخية في النزاع السياسي على الاراضي في العالم الراهن . ولكن قبل التعرض للاحترار العالمي في هذا الاطار ، نورد على سبيل المثال لا الحصر بعض الاحداث التي توضح ما نرمي اليه . من هذه الاحداث ما كان يجري بين الصين وروسيا حول الاراضي المحيطة

بنهر الامور الفاصل بينهما والذي يتعدى طوله الاربعة الاف كلم ، يقع النهر في اقليم يتسبب مناخه بفيضانات تبدل بين والحين والاخر من مجرى النهر ، ما يدفع الدولتين الى خلافات مستفحلة حول هوية الاراضي من جهتي النهر .

في سوريا ، ادت موجات الجفاف في النصف الثاني من العقد الاول للقرن الواحد والعشرين الى النيل من المحاصيل الزراعية مما تسبب بتراجع معيشي في مدائن ارياف الاطراف ، ساهم الى جانب غيره من العوامل بإطلاق شرارة حراك سياسي اجتماعي في عام ٢٠١١ ، سرعان ما امطته قوى اقليمية ودولية محاولة الذهاب به باتجاه يجعل من سوريا مجالا للنزاعات الجيوبوليتيكية المتعددة الابعاد والمقاييس ، خارجية وداخلية على السواء .

على ان جيوبوليتيكا المناخ التي تعيننا هنا فيما يختص بالاحترار العالمي تختلف عن ما سبق ذكره ، في كونها تقع على مستوى الحاجة بشأن هذا الاحترار ، وما تنتجه هذه الحاجة من خلافات جيوبوليتيكية بين الدول .

في هذا السياق تحولت دول عديدة من افريقيا الى مجال جيوبوليتيكي تتنازع كل من الصين والهند والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ، نظرا لما تحويه اراضي هذه الدول من مناجم نفطية وغازية ومعدنية فضلا عن اسواق استهلاك وبيئات استثمارية مختلفة . وقد ادّى تصادم النفوذ بين القوى المختلفة على القارة الافريقية الى زعزعة البنى السياسية للعديد من دولها ، وحتى اطاحتها ، كما جرى في السودان وليبيا ... ، من هنا يرمي الاتحاد الاوروبي من الحاجة حول الاحترار العالمي الى اعاقه الدول الصاعدة والحد من تقدم نفوذها السياسي والاقتصادي عن طريق الدعوة الى " وقف النمو " كما هو معمول به . اما الهدف المعلن فهو انقاذ الكوكب وليس سواه . هذا وعندما يُرفع شعار " وقف النمو " من اجل انقاذ الكوكب الارضي ، وتتلفه الجمعيات البيئية ، وأحزاب الخضر ظناً منها ان العمل به هو من مصلحة الانسان ومصيره ، فإنها تقع في فخ خدمة الاقوياء على حساب الاخرين ، لان التدقيق في الشعار المذكور يحيلنا على منحى اخر في سياق العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب . فالاولى مكتملة النمو ، وبالتالي فإن معدلات نموها تبقى في حدود ٢ بالمئة وما دون ، واثباتا تكون معدلاتها سلبية من دون مضاعفات تذكر ، في حين ان دول الجنوب بحاجة الى معدلات نمو تتجاوز ٨ بالمئة ، وحتى ١٠ بالمئة وعلى مدى عقود من الزمن حتى تستقيم اوضاعها وعليه فان شعار " وقف النمو " يعني الرغبة بابقاء الامور على ما هي عليه من موازين للقوى تعمل لصالح الاقوى على حساب الاضعف .

ملاحظات ختامية

غالبا ما تحوم الشكوك حول المهمات السياسية للمؤسسات الدولية ، وهي شكوك لم تنجو منها " الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ " ، لاسيما بعد ان اقرت عام ٢٠١٠ ان العديد من الانتقادات العلمية التي وجهت اليها تحمل نسبة عالية من الصواب . على ان الاخطر جاء بعد ذلك من التسريبات التي كشفت عنها الرسائل الالكترونية بشأن تضارب المصالح المالية بين افرقاء من الهيئة ، حيث ان بعضم بهدف تجديد عقود البحث ورفع بدلاتها ، راح يصر على إضفاء نبرة من التضخيم على المعلومات التي تدعم مقولة وجود رابط بين النشاط البشري، وتزايد الاحتباس الحراري الذي يخلخل المناخ على الارض . على ان هذه التسريبات لم يكن وراءها سوى اللوبي النفطي ، صاحب الباع الطويل في الشؤون الدولية ، وهو يرى في اعمال الهيئة خطرا على انشطته الذي ما لبث ان حولها الى فضيحة دعيت " بوابة المناخ " Climat Gate في اشارة الى فضيحة " ووتر غايت " water Gate السياسية الشهيرة التي اطاحت الرئيس نيكسون في السبعينات من القرن العشرين . على العموم ادت اشكالات عديدة ، شهدتها الهيئة خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين الى استقالات عديدة في صفوف المسؤولين الاداريين والباحثين ... والخبراء... غير ان الهيئة ما تزال متمسكة بالخلاصات النهائية التي توصلت اليها بشأن ربط الاحترار العالمي بالنشاط البشري ، الامر الذي يساهم في الابقاء على نزاعات دولية ذات ابعاد جيوبوليتيكية مناخية (٣) .

الهوامش

١- تعكس الغيوم جزءاً من الأشعة الشمسية وحمولتها الحرارية ، كما يمتص بخار الماء وثاني اوكسيد الكربون وغازات أخرى جزءاً آخر من الأشعة الشمسية وحمولتها الحرارية ، ثم يعكس سطح الأرض جزءاً من الأشعة والحرارة التي تصل إليه ، أما الباقي فتخزنه الأرض وتعيده ليلاً بالأشعة دون الحمراء الى الجو . يقوم بخار الماء وثاني اكسيد الكربون وغازات أخرى بحجز ما ينبعث من الأرض نحو الفضاء نهاراً وليلاً ، ورد قسم منه الى الأرض . تشكل عملية الحجز والرد ظاهرة الإحتباس الحراري ، وهي العملية التي تحدد حرارة الهواء المحيط بالإنسان.

٢- النزاعات الجيوبوليتيكية هي النزاعات التي تجري بين قوى ساسية على مساحات من الأراضي بما فيها وما عليها من، ثروات مناجم ، مدن اسواق، مؤسسات ... انما في العالم الراهن حيث تشكل الدولة الأمة أو الدولة القومية ، من حيث المبدأ الناظمة الأساسية لبنية الجغرافيا السياسية في العالم وحيث تعتبر القوى السياسية المتنازعة على الأراضي المعنية حقاً لها . وللنزاعات المذكورة مستويات متعددة تبدأ بالمحاجة وتصل الى المواجهات العسكرية مروراً بتصادم النفوذ الديبلوماسي الحقوقي الإقتصادي المالي ... أنظر بهذا الصدد : معين حدّاد، الجيوبوليتكا، قضايا الهوية والإنتماء بين السياسة والجغرافيا ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت طبعة ثانية ٢٠١٣ .

٣- للمزيد من التفاصيل العلمية والجيوبوليتيكية ، يمكن العودة الى كتابي: التغيير المناخي ، الاحترار العالمي ودوره في النزاع الدولي، الصادر عن شركة المطبوعات والنشر ، بيروت ٢٠١٢ .